

Distr.: General
30 October 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٠٠٩ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال":

"يدين مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات الانتحارية الإرهابية التي وقعت في مدينتي هرجيسا وبوساسو في الصومال، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد استهدفت هذه الهجمات الشنيعة، التي تسببت في سقوط العديد من القتلى والجرحى، والتي يبدو أنها كانت هجمات منسقة، مجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتبا تابعا للحكومة الإثيوبية، فضلا عن مكاتب حكومية محلية.

"ويعرب مجلس الأمن عن عميق تعاطفه وأحر تعازيه لضحايا هذه الهجمات ولأسرهم، ولشعب وسلطات الصومال وإثيوبيا. ويلاحظ مع التقدير أن بعض الضحايا يخضعون للعلاج في المركز الطبي الفرنسي في جيبوتي.

"ويثني مجلس الأمن على موظفي الأمم المتحدة لما يقومون به من عمل في الميدان في الصومال، دعما للسكان الصوماليين.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية الشائنة ومنظميها ومموليها ورعاثها إلى العدالة ويحث جميع الدول، وفقا للالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وبما يتماشى مع القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، على التعاون في هذا الصدد بنشاط مع سلطات الصومال.

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا أن الإرهاب بجميع أشكاله وصوره يمثل واحدا من أشد التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين خطورة، وأن أي عمل من



أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بغض النظر عن دوافعه أو مكان أو زمان ارتكابه، وأيا كان من ارتكبه.

”ويعيد مجلس الأمن كذلك تأكيد ضرورة التصدي بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية. ويذكر المجلس الدول بأنه يجب عليها أن تكفل امتثال أية تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب، لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن عزمه على مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وفقا للمسؤوليات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة“.